المشروع ممول من الاتحاد الأوربي

مؤسسة تماسك لتعزيز الديمقراطية والشفافية
Tamasok For Strengthening Democracy and Transparency

منظمة معا نكون لحقوق الانسان والاغاثة
Being Together Organization For Human Rights

مؤسسة الحق لحقوق الانسان
A.H.R

رد بالخير

جمعية الأمل العراقية
Iraqi Al-Amal Association

تقرير انتخابات تشرين المبكرة

تشرين الاول 2021

المنهجية

كتبنا تقريرنا بواسطة عدد من المنظمات الفاعلة والناشطة، وتعاونّا مع عدد من المدافعين/ات عن حقوق الإنسان. تم جمع المعلومات من خلال توزيع راصدينا ومراقبينا في جميع محافظات العراق قبل وخلال وبعد العملية الانتخابية. واجهتنا الكثير من التحديات خلال عمليات الرصد وجمع المعلومات وكتابة التقرير تمثل أهمها بمنع راصدينا من دخول بعض مراكز الانتخابات، بالإضافة إلى ضرورة إعداد وإصدار التقرير تزامناً مع إعلان النتائج الأولية النهائية من قبل المفوضية وتقديم الشكاوى والطعون من قبل بعض التيارات السياسية.
واجهتنا مخاطر متعلقة بكيفية جمع وتوفير الأمور التنظيمية لفريق العمل في ظل التوتر السياسي والاجتماعي الذي تمخّض بعد إعلان نتائج الانتخابات. إلا أننا استطعنا أن ننجز التقرير وفق خطة العمل الموضوعة ونؤكد التزامنا بالحيادية التامّة ونقل الحقائق والمعلومات المدعمة بالأدلة ليكون أحد أدوات تقييم أداء المؤسسات المعنية بإجراء الانتخابات لسنة 2021.

البداية

حملت احتجاجات تشرين جملة مطالب أهمها إجراء الانتخابات المبكرة مع تعديل قانون الانتخابات إلى وضعه الحالي (الدوائر المتوسطة المتعددة) والإتيان بمفوضية جديدة نزيهة بدلاً عن المفوضية السابقة (التي وصفت بالمتحزبة والقائمة على المحاصصة) إضافة إلى الإشراف الأممي على الانتخابات، وإن أجراء هذه الانتخابات مرهون بجملة اشتراطات أبرزها توفير الأمن الانتخابي والحد من السلاح المنفلت والسيطرة على المال السياسي.

أقر البرلمان قانون الانتخابات متعدد الدوائر في كانون الأول من العام 2019 ولم يدخل حيز المصادقة إلا بعد (11) شهراً من إقراره أي بعد ولادة الحكومة الحالية ـ و صادق عليه رئيس الجمهورية في الخامس من تشرين الثاني من عام 2020، أخذت الحكومة الجديدة على عاتقها إجراء الانتخابات المبكرة، وجرى تحديد أكثر من موعد لها حتى استقرت على العاشر من تشرين من العام الحالي.

لم تنجح الحكومة بوعودها حول تقويض سلطة السلاح المنفلت، مما اخل بتحقيق الأمن الانتخابي، إضافة إلى استغلال الأحزاب التي هيمنت على السلطة للمال السياسي وموارد الدولة على الرغم من وجود حظر قانوني لاستغلالها [1]، مما أدّى إلى تقليل فرص الأحزاب الناشئة في الحصول على منافسة عادلة، بل سمحت بمشاركة قوى وأحزاب لديها أجنحة مسلحة خارج إطار الدولة، مما يعد مخالفة لأحكام الفصل الثالث المادة (8 ثالثاً) والمادة (47) من قانون الأحزاب السياسية رقم (36 لسنة 2015)[2] النافذ، إلا أن التغييرات التي تمَّ إجراؤها على المفوضية لم تلبِّ طموحات الشارع بشكل كامل.

انبثقت عن تشرين مجموعة من الأحزاب والحركات التي تحمل أفكار المحتجين من أجل تحويلها إلى برامج سياسية ضاغطة غايتها إحداث تغييرات على منظومة البلد بالمجمل وتوفير البديل السياسي بعد أن أُصيبت العملية السياسية بشلل تام وعجزت عن توفير أبسط متطلبات المواطنين.

واجهت الأحزاب الناشئة العديد من العقبات خلال مدة التسجيل في دائرة شؤون الأحزاب، منها ارتفاع سقف المبالغ المطلوبة للتسجيل والتعقيدات الناتجة عن إلزام توفير عدد معين من الأشخاص بوصفهم هيئة عامة للحزب وكذلك ضرورة توفير مقر (في العاصمة) وهذا ما جعل فرصة تسجيل الأحزاب الناشئة ضعيفة، نظراً للشروط المعقدة والتكلفة المادية العالية لتسجيلها، يضاف عليها الإجراءات الروتينية والبيروقراطية.

[1] قانون الأحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015 , المادة 25 , خامساً
[2] https://tinyurl.com/ujbmbj4u

نسبة المشاركة والمقاطعة والعزوف

لم تتجاوز نسبة المشاركة 43% من مجموع عدد الناخبين، بحسب إحصائيات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات[3]، فيما رجّحت منظمات دولية ومحلية[4] مراقبة أن نسبة المشاركة أقل من ذلك.

وتدنّت نسبة المشاركة بسبب عزوف الكثير من الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم لأسباب عديدة منها قلة الوعي السياسي وانعدام الثقة بالعملية السياسية من جهة، ومقاطعة أحزاب وحركات وشخصيات فاعلة سياسيا من جهة أخرى.

الإجراءات الحكومية

أ/ الوعي الانتخابي

على الرغم من تخصيص الحكومة العراقية مبلغ (327.5) مليار دينار لإتمام الاستعدادات لإجراء الانتخابات[5] . إلا إن هناك ضعف في التواصل والدعم للجهات والمنظمات المعنية بالتوعية السياسية ومراقبة الانتخابات. إذ لاحظ راصدونا قلة عدد المراقبين المحليين وافتقار اغلبهم للمؤهلات العملية الخاصة بالمراقبة، بسبب ضعف التمويل وتأخر إطلاق المنح المخصصة للمنظمات والشبكات المعنية بمراقبة الانتخابات.

فيما يتعلق بالتدابير التوعوية التي اتخذت لحث المواطنين على تحديث بياناتهم فقد كانت ضعيفة، وهذا ما اتضح جلياً من نسبة التحديث التي قدرت بـ 68% كما كان هناك ضعف في توعية المواطنين بأهمية المشاركة في الانتخابات.

ب/ تأمين الانتخابات

على خلاف الانتخابات في السنوات السابقة لم تسجل العملية الانتخابية الأخيرة، أي خروقات على المستوى الأمني. إذ هيأت الحكومة ما يقارب(250) ألف عنصر من أجل تأمين مراكز الاقتراع وحماية المراقبين الدوليين وتأمين نقل مستلزمات الاقتراع قبل وبعد التصويت.
لم تسجل أي حوادث أو استهداف امني لأي من المراكز الانتخابية الموزعة في المحافظات العراقية، وكانت التدابير الخاصة بحماية مراكز الاقتراع جيدة، ويمكن الإشادة بجهود الأجهزة الأمنية بمختلف صنوفها.
وصول الناخبين إلى مراكز الانتخاب كانت سلسة، ولم نشهد أي نهج لمحاولات تعرض أو ضغوط أو مضايقات من قبل القوات الأمنية بكافة صنوفها إلا في بعض الحالات القليلة والتي لم تؤثر في سير العملية الانتخابية بشكل عام.
وقد وُصِفت الأجواء التي جرت فيها عملية الاقتراع بـ"الآمنة" ، قياساً بالأعوام الماضية، فيما عدا بعض التحديات والخروقات الانتخابية التي نتجت عن قوى سياسية تمتلك السلاح حاولت التأثير على إرادة الناخبين بمقربة من بعض المراكز الانتخابية ، وبشكل خاص في محافظة ديالى.

ج/ حرية التنقل وحماية الصناديق

١- منعت الحكومة العراقية التنقل بين المحافظات مما حال دون استمرار انسيابية حركة نقل البضائع وتنقل الأشخاص بين محافظة وأخرى دون أن تفرض حظر التجول التام داخل المدن.
٢- إغلاق جميع المولات والمراكز التجارية يوم الاقتراع مما أثّر سلباً على الوضع المعيشي للعاملين فيها.
٣- نجحت الحكومة العراقية في إعداد وتنظيم وتنفيذ خطة تأمين الصناديق وحمايتها من أي عوارض مقصودة كانت أم غير مقصودة كالتي شهدتها الانتخابات السابقة مثل (الحرق وكسر بعض إقفال الصناديق).إذ لم تؤشر أي خروقات أثناء عملية نقل صناديق الاقتراع وعصي الذاكرة. أُوكلت الحكومة عملية نقل وتأمين الصناديق إلى القوات الأمنية، وساهم طيران الجيش في عملية النقل من المحافظات إلى المكتب الوطني للمفوضية في العاصمة بغداد.

[3] https://tinyurl.com/3xkcednu
[4] https://tinyurl.com/43ay66bj
[5] https://tinyurl.com/3a9nfsb4

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

أ/ إجراءات عامة:

١- لم تتّخذ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إجراءات أو تدابير من شأنها أن تساهم في زيادة نسبة التحديث الخاص بالبطاقات الانتخابية للناخبين والتي لم تتجاوز نسبة 68%.
٢- لوحِظ وجود اخفاق في إجراءات المفوضية فيما يتعلق بتوزيع وتسليم البطاقات المحدثة إلى الناخبين، إذ لم تُشكَّل فرق جوالة خاصة بالتوزيع ولم تُستحدث منافذ تسليم إضافية، على الرغم من تمديد ايام وتسليم البطاقات المحدثة للناخبين، إلا أنها لم تكن كافية.
٣- لم تكن حملات التوعية التي تبنتها المفوضية تتناسب مع حجم العزوف، ولم تغطِ حملاتها جميع المناطق النائية.
٤- أوعزت المفوضية للمواطنين ضمن حملاتها، بمنحها جائزة (بطاقة شحن رصيد فئة 10 دولار) للمواطنين، ممن يستلم بطاقة الناخب في الأيام الأخيرة من فترة توزيعها، إلا إن هذا الإيعاز لم يكن صادقاً، رغم رفضنا لأسلوب الترغيب المادي بدلاً من التوعية الحقيقية بأهمية استلام بطاقة الناخب كشكل من الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، الا اننا نجد الاخلاف بعدم تسليم الجائزة يؤثر في ثقة المواطنين بوعود وإجراءات المفوضية.
٥- على الرغم من قيام المفوضية بثلاث عمليات محاكاة تجريبية ناجحة للانتخابات وبواقع محطة واحدة لكل مركز تسجيل، إلا أن راصدينا أكدوا توقف عدد من أجهزة التصويت خلال الساعات الأولى لعملية الاقتراع، بلغت أكثر من (250) جهاز في عموم العراق لأسباب تقنية وفنية، فيما تعذّر إرسال ونقل بيانات نتائج بعض المحطات بسبب وجود خلل في العمليات التقنية الخاصة بالمحاكاة.
٦- وجود تخبُّط في إعلان نتائج العد والفرز الأولية، إذ سجَّلت المفوضية أكثر من (3681) صندوق لم ترسل بياناتها إلى المفوضية لأسباب فنية وأخرى تقنية، مما اضطرها إلى عد هذه الصناديق وفرزها يدوياً.
٧- حذفت المفوضية النتائج الأولية من موقعها الالكتروني، فيما تغيَّرت نتائج الفائزين في الانتخابات بشكل ملحوظ بعد إعلان النتائج الأولية النهائية ممّا أثار شكوكاً حول مصداقية النتائج.

ب/ تدريب موظفي الاقتراع

برغم تدريب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (553.828)[6] موظف اقتراع في عموم العراق وعلى مدة أسبوعين للفترة من 9/1 ولغاية 2021/9/15، إلا أن:
١- العديد من المتدربين لم يحضروا هذه التدريبات بصورة منتظمة، مما خلق ثغرة في الربط بين التدريبات النظرية والعملية على أجهزة الاقتراع دون اتخاذ إجراءات باستبدال من لم يحضر.
٢- لم تكن تدريبات موظفي الاقتراع بمستوى يتناسب مع العملية الرقمية للانتخابات، حيث رُصِدَ عدم وجود أجهزة الاقتراع في بعض مراكز تدريب الموظفين.
٣- لوحِظ وجود تلكؤ في أداء الموظفين بعدد من مراكز الاقتراع تمثل في عدم إجادتهم لاستعمال أجهزة الاقتراع الخاصة بعملية التصويت، مما حرم بعض الناخبين من حق الإدلاء بأصواتهم.
٤- وثّق راصدونا قيام بعض مديري المحطات بتغيير صفة عمل موظفي الاقتراع داخل المحطة من مسؤول تعريف إلى مراقب صندوق نتيجة عدم إجادتهم للتعامل مع أجهزة الاقتراع في يوم الانتخاب، مما يعد مخالفاً للوائح والإجراءات التنظيمية التي وضعتها المفوضية.

[6] https://tinyurl.com/n9xjb9ud

الدعاية الانتخابية

١- وثّق راصدونا استغلال بعض المرشحين الذين ينتمون إلى أحزاب متنفذة في السلطة لعجلات تابعة لمؤسسات حكومية في دعايتهم الانتخابية، ممّا أدّى إلى سحب ترشيح بعضهم حسب قرار مجلس المفوضين، إلا أن المحكمة الاتحادية قامت بنقض بعض مقررات مجلس المفوضين وتمَّت إعادتهم إلى السباق الانتخابي.

٢- استعمل بعض المرشحين ضمن قوائم أحزاب السلطة المرافق العامة للدولة (ملاعب كرة القدم، الحدائق والمتنزهات) في إقامة المؤتمرات الانتخابية داخلها، بينما مُنِع المرشحون المستقلون من أي تسهيلات أو استثناءات للحصول عليها.

٣- عدم وجود آلية أو ضوابط تُحدّد سقف الإنفاق المالي الخاص بالدعاية الانتخابية ممّا يُسهم في خلق مناخ منافسة عادل.

٤- فيما نشرت مرشحة عن محافظة صلاح الدين عبر صفحتها الشخصية على الفيس بوك صورة لحقيبة مملوءة بالبطاقات الانتخابية قدمها أحد وجهاء المجتمع للمرشحة دعماً لها، وتمَّ تسريب تسجيل لمكالمة بين مرشحة عن محافظة البصرة ومواطن تضمنت عرض شراء البطاقات الانتخابية مقابل مبالغ مادية ومواد عينية.

٥- حصل راصدونا على مقاطع فديوية تُظهر بعض المرشحين وهم يُدلون بخطابات طائفية وقومية تحريضية، ترتقي لخطابات الكراهية، بما يُهدّد السلم المجتمعي، دون أن تتخذ المفوضية أو الجهات المعنية أي إجراءات رادعة بحق التحريض الطائفي والقومي.[7]

٦- وثّق راصدونا مخالفات عدّة تخص الدعاية الانتخابية لمرشحين قرب مراكز الانتخاب بمسافة أقل من التي حدّدتها الضوابط الصادرة عن المفوضية العليا للانتخابات دون اتخاذ إجراءات قانونية بحق بعض المخالفين.

٧- تمَّ رصد حالات ترويج من قبل ضباط ينتسبون إلى وزارات أمنية يدعون من خلالها أفراد القوات الأمنية المشمولين بالاقتراع الخاص إلى انتخاب مرشحين معينين.[8]

بعثات المراقبة الدولية والاقليمية والادوار المحلية

بلغ عدد المراقبين أكثر من(509) مراقب دولي بينهم (274) من بعثة الاتحاد الأوربي و (130) مراقب أممي، إضافة إلى (291) إعلاميا دولياً.

مشاركة جهات دولية في المراقبة على الانتخابات، تمثل مؤشر اطمئنان، خاصة وأن هذه البعثة تساهم لأول مرة بدور رقابي بإشراف أممي على الانتخابات العراقية وفق القرار (2576).

اشتركت عدد من السفارات العاملة في العراق، في زيارة بعض المراكز الانتخابية بعد التنسيق مع الحكومة العراقية ومفوضية الانتخابات.

نجد مشاركة جيدة للبعثات الدولية بمساعدة العراق لإجراء انتخابات نزيهة، لكننا نتطلع لأدوار أكبر من قبل المجتمع الدولي في الرقابة على الانتخابات العراقية، وعدم اقتصارها على مراقبة أداء المفوضية وعملية الانتخاب والعد والفرز، لتشمل مراقبتها لكافة جوانب العملية الانتخابية ومنها السياسية والاجتماعية والمناخ العام.

وسيُقدّم الفريق الدولي للمراقبة تقريره خلال (30) يوماً بعد انقضاء الانتخابات بحسب تعليمات مفوضية الانتخابات متضمنا مجمل تفاصيل العملية الانتخابية.

الجامعة العربية شاركت أيضاً في عملية المراقبة على الانتخابات المبكِّرة، ولم تذكر أعداد البعثة العربية، إلا أن مسؤوليتها أُوكلت إلى الأمين المساعد للجامعة العربية، ممّا يعكس اهتمام الجامعة العربية بالانتخابات العراقية ووضع شخصية مؤثرة منها يُساهم بتعزيز قوة هذه البعثة.

[7] https://tinyurl.com/zur5rx4
[8] https://tinyurl.com/33z83bh7

شاركت بعض المنظمات والشبكات المحلية بمراقبة الانتخابات (5000 مراقب محلي)، إلا أننا لمسنا تراجعاً في إمكانيات هذه المنظمات والشبكات قياساً بالانتخابات الماضية من حيث الأعداد، إذ أن كثير من هؤلاء المراقبين لم يحصلوا على تدريبات كافية بسبب ضعف التمويل والتأخر في إطلاق المنح لبعض المنظمات والشبكات، وتعرض المراقبين المحليين لعدد من المضايقات منها عدم إدخال الهواتف النقالة إلى المراكز الانتخابية، وبالتالي حرمو المراقبين من إمكانية الوصول مع شبكاتهم، إضافة إلى خسارتهم لأداة توثيق مهمة اذ يستعمل الموثقون هواتفهم لتصوير الحوادث والخروقات.

كما بلغ عدد وكلاء الكيانات السياسية (70) ألف وكيل، كانت اهتمامات وأدوار أغلبهم مقتصرة على جمع أعداد أصوات مرشحيهم.[9]

الخصوصية

رافق عملية الدعاية الانتخابية انتهاك واضح لخصوصية المواطنين من قبل بعض المرشحين، عبر استخدام بياناتهم التي تتعلق بأرقام هواتفهم ومواقعهم الجغرافية والقيام بإرسال رسائل لهواتفهم الشخصية من أرقام تابعة للحملات الانتخابية عن طريق استخدام التطبيقات الذكية.

النزاهة بإجراء الانتخابات

تباينت الحملات الانتخابية بين الأحزاب المتنفذة من جهة والأحزاب الناشئة والمرشحين المستقلين من جهة أخرى، إذ أسفر هذا التباين عن غياب المنافسة العادلة بينهم في ظل تقاعس الهيئات الرقابية والهيئات المستقلة عن ممارسة دورها في مراقبة تأثير استخدام موارد الدولة.

فيما أتاح قانون الأحزاب السياسية[10] التمويل بصورة متفاوتة إذ خصص 80% للأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في مجلس النواب وفقاً لعدد المقاعد التي بحوزتها و 20% لجميع الأحزاب المسجلة بموجب القانون المذكور والذي أدى إلى خلق منافسة غير عادلة بين تلك الكيانات السياسية.

إن وجود الأجنحة المسلحة لدى بعض الأحزاب أدّى إلى ظهور مؤشرات تلاعب بنتائج الانتخابات السابقة توالياً وخروقات موثقة، منها محاولات للتأثير على إرادة الناخبين وإجبارهم للتصويت لصالح مرشحيهم.

تضافر المعطيات أنتج مناخاً انتخابياً لايتّسم بالشفافية والعدالة في التعامل مع جميع الكيانات السياسية، والذي أدّى بدوره إلى عدم وجود ثقة لدى المجتمع بنتائج تلك السياسات وهذا المناخ ألقى بظلاله على العملية الانتخابية الأخيرة.

وبرغم كل المؤشرات السلبية شهدنا تحسناً في عمل المفوضية، تمثل باستخدام الطرق التكنولوجية والرقمية الحديثة المتّبعة في عملية الاقتراع وصولاً إلى الحد من عمليات التزوير والتصويت بالإنابة، الذي كان يُمارس من قبل أحزاب سياسية متنفذة معينة، بالإضافة إلى سرعة إعلان النتائج الأولية خلال (24) ساعة فقط بعد انتهاء عملية التصويت.

سرية الاقتراع

برغم وجود الفقرة الثانية من المادة الرابعة في الفصل الثاني من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة (2020)[11] إلا أن راصدينا وثّقوا حالات لخرق قاعدة سرية الناخبين في بعض المحطات الانتخابية، منها دخول مديري المحطات ومراقبي الكيانات السياسية إلى كابينة الاقتراع مع الناخبين دون الحاجة لدخولهم، او الطلب منهم من قبل الناخب.

[9] https://tinyurl.com/458u9st8

[10] قانون الاحزاب السياسية رقم 36 المادة 43.44

[11] https://tinyurl.com/ns2jpfye

التصويت الخاص

أ- انتخابات الخارج: خالفت المفوضية نص المادة (39) الفقرة رابعاً من قانون انتخابات مجلس النواب رقم (9) لسنة (2020) ما تسبّب بإلغاء انتخابات عراقيي الخارج بذريعة المعوقات الفنية والمالية والقانونية والصحية إذ لم تتخذ الإجراءات الإدارية الخاصة بهم ما ساهم بحرمانهم من المشاركة في الانتخابات.

ب- المستشفيات: لم يتم شمول المرضى الراقدين في المستشفيات بعملية التصويت الخاص بذريعة الإجراءات الوقائية الخاصة بكوفيد (19)، ولم تكن هنالك تسهيلات إدارية للملاكات الطبية في يوم الاقتراع لضمان مشاركتهم في الانتخابات، وشهدت الكثير من المراكز الانتخابية اكتظاظاً وعدم التزام بالإجراءات الوقائية من قبل كوادر المفوضية والناخبين، كما أن المفوضية أو الجهات الصحية لم تتبع أي توصيات أو إجراءات للحد من التجمعات البشرية الكبيرة أثناء الحملات الانتخابية، إذا كانت جميعها لا تراعي التباعد بين المكتظين، ولا توجد أي عدّة وقاية منها الكمامات والمعقمات.

ج- النازحين: على الرغم من أن قانون انتخابات مجلس النواب رقم (9) لسنة (2020) نَصَّ في المادة الأولى على ضمان حق الانتخاب للنازحين، وأكدَّت المادة الثانية في الفقرة ثانياً على ضمان المساواة في المشاركة إلا أن الإجراءات المتَّبعة من قبل المفوضية لم تكن كافية.

(1224108) عراقيا نازحين داخلياً[12] إلا أن نسبة مشاركتهم الحقيقية ضعيفة ولا تتلاءم مع أعدادهم بسبب ضعف الإجراءات المتّخذة من قبل المفوضية، وقلَّة المراكز الانتخابية المخصَّصة لهم.

د- القوات الأمنية: هيئة الحشد الشعبي لم ترسل بيانات منتسبيها إلى المفوضية[13] ما تسبّب بحرمانهم من المشاركة في التصويت الخاص وشكّل خرقاً واضحاً لأحكام المادة (39) الفقرة الأولى من قانون انتخابات مجلس النواب رقم (9) لسنة (2020).

هـ- عدم تطابق البيانات المرسلة من وزارة العدل/ دائرة الإصلاح العراقية إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حالت دون شمول جميع السّجون الإصلاحية بالانتخاب، باستثناء سجني السّماوة والعمارة المركزيان اللذان تمتّع نزلائهما بحق التّصويت، كما حال عدم جدية تعامل المفوضية ودائرة الإصلاح العراقية مع ملف تصويت المسجونين دون إدلاء السّجناء بأصواتهم في باقي الإصلاحيات.

النساء

حصدت النساء في انتخابات العاشر من تشرين الأول، نحو ثلث مقاعد البرلمان العراقي في سابقة تُعد الأولى منذ العام (2005) حيث تخطّت النساء مقاعد الكوتا وبلغ عدد الفائزات في هذه الدورة (97) امرأة منهن (57) مرشّحة تأهّلنَ دون الحاجة إلى الكوتا وحقّقت العديد منهنَ المراتب الأولى في دوائرهنَ الانتخابية.[14]

رغم التقدّم الحاصل في عدد المقاعد إلا أن هناك اعتراض من قبل الناشطات النسويات على طريقة حساب المفوضية لمقاعد النساء، وأوضحنَ أنه كان لابدَّ من احتساب مقاعد النساء الفائزات بصورة مباشرة في الدوائر الانتخابية بمعزل عن مقاعد الكوتا والذي بدوره يؤدي الى رفع عدد ممثلات النساء وضمان التمثيل الحقيقي لهن في البرلمان.

لابدَّ من الإشارة أيضاً أن عدد المرشحات قد انخفض إلى النصف في هذه الدورة البرلمانية وفقاً لما أفادت به المفوضية بسبب عقبات قانونية ومجتمعية، وأكّدت إحدى المرشّحات المستقلات من محافظة واسط أن المجتمع لا زال يميل لاختيار المرشحين الذكور وتعرَّضت هي شخصياً إلى الضغوط من أطراف قريبة من أحد المرشحين، إضافة إلى ضعف الإمكانات المادية للنساء المرشّحات مقارنة بالمرشّحين الذكور[15]، ولا زالت الناخبات خصوصاً في القرى والأرياف والمناطق ذات النفوذ العشائري يعانينَ من الهيمنة الذكورية في مصادرة آرائهنَ واختيار المرشّحين بحرية، حتى أن البعض منهنَ يُحرمنَ من المشاركة بسبب الأعراف المجتمعية وعدم السّماح لهنّ بالذهاب إلى مراكز الاقتراع،

[12] https://tinyurl.com/ur2pskhe
[13] https://tinyurl.com/2thac38r
[14] https://tinyurl.com/kxevfa9k
[15] https://tinyurl.com/4x4859cs

و لم تكن هناك أي حملات توعية من قبل الحكومة، المفوضية ومنظمات المجتمع المدني بضرورة مشاركة النساء للإدلاء بأصواتهنَ واتّخاذ القرار بحريّة تامَّة.

ذوي الإعاقة وكبار السن

١- عدم توظيف الأشخاص من ذوي الإعاقة للعمل ضمن ملاكات تيسير الانتخابات.
٢- عدم إمكانية الوصول الجسدي إلى محطات الاقتراع لبعض الأشخاص ذوي الإعاقة، (على سبيل المثال) لم تراعِ المفوضية ظروف ذوي الإعاقة في عملية توزيع وتنظيم المراكز الانتخابية بما يسهِّل عملية الاقتراع، منها وجود محطات في الأدوار العلوية دون توفر تدابير تضمن حق الوصول إلى محطاتهم الانتخابية.
٣- عدم تخصيص أوراق اقتراع لمكفوفي البصر مطبوعة بلغة بريل ممّا أدّى إلى حرمانهم من الاقتراع.
٤- عدم توظيف مترجمي إشارة في مراكز الاقتراع لتسهيل عملية تصويت الأشخاص ذوي الإعاقة.
٥- عدم توزيع مداخل ومخارج مراكز الاقتراع بما يتلاءم مع إمكانات كبار السِّن ممّا اضطرهم للسير مسافات طويلة بين الدخول والخروج.
٦- وثّق راصدونا عمليات توجيه لأشخاص كبار السِّن لانتخاب مرشّحين محدّدين مستغلين عدم مقدرتهم على القراءة.

حرية التعبير

١- اعتقال شخصين ينتميان للحزب الشيوعي بسبب توزيعهما مطبوعات ورقية تنادي بمقاطعة الانتخابات في محافظة الديوانية وتم الإفراج عنهما بكفالة مالية بعد 24 ساعة من اعتقالهما.[16]
٢- مَنع عدد من الصحفيين من التغطية داخل المراكز الانتخابية يوم الاقتراع العام.
٣- أُقصي مرشّحين من السّباق الانتخابي بسبب تصريحات وآراء شخصية كشفوا عنها عبر وسائل الأعلام.
٤- وثّق راصدونا جملة من الانتهاكات طالت صحافيين في كوردستان يوم الاقتراع الخاص، وتمثلت بالاعتداء الجسدي ومصادرة معداتهم ومنعهم من أداء عملهم برغم أن بعض المراكز التي سجلت فيها الانتهاكات كانت مخصَّصة للتغطية الإعلامية كما لم يُسمح لهم بالدخول لبعض المراكز إلا بعد الساعة 9:30 صباحاً.
٥- تعرَّض عدد من الصحفيين قُبيل الانتخابات إلى مضايقات من قبل أجهزة أمنية وجهات حزبية، وصلت حدَّ التهديد[17] صدرت عن مقربين أو محسوبين على المرشّحين.

خروقات جسيمة

١- تكرار الاعتداءات واغتيال المرشّحين (هاشم المشهداني، عبد المنعم رشيد السلماني) ومحاولات اغتيال للمرشّحين (عمار الربيعي، محمد الدايني، عتاب الدوري، سدير الخفاجي).
٢- تهديد المرشّح المستقل (باسم خشان) من قبل أتباع التيار الصدري على خلفية تصريح له بحق رجل الدين مقتدى الصدر.[18]/[19]
٣- تلقين بعض مراقبي الكيانات داخل المحطات الانتخابية للناخبين أسماء مرشحيهم من أجل الضغط عليهم للتصويت لهم وتجاهل مديري المحطات لهذه التدخلات.
٤- دخول عناصر ينتمون إلى القوات الأمنية إلى مراكز الاقتراع وهم يحملون الأسلحة النارية دون طلب منسق المفوضية.
٥- منع بعض المراقبين من التواجد أثناء عملية الفرز ونقل الصناديق وإرسال المعلومات إذ أجبرتهم القوات الأمنية على الخروج من المركز عند انتهاء التصويت مباشرة.

[16] https://tinyurl.com/rz269tyz
[17] https://tinyurl.com/2hzmya34
[18] https://tinyurl.com/2zew9x83
[19] https://tinyurl.com/3vph4c6v

٦- عدم تمكّن بعض الأشخاص المصابين بالسُّكري أو أمراض أخرى ممَّن لم تظهر بصمات أصابعهم على الماسح الضوئي من الإدلاء بأصواتهم.
٧- إغلاق مركز انتخابي بسبب مشاجرة بين جهات مسلحة أطلقت النار أمام المركز ما أدّى إلى تدخُّل قوات الرد السريع ثم إعادة افتتاحه.
٨- تبديل بعض أجهزة التحقق بين محطات الاقتراع وتلاعب بالأوراق الانتخابية بعد توقف الأجهزة.
٩- تعرُّض ناخبين لتهديدات من قبل وكلاء مرشّحين لغرض التصويت لصالح مرشح.
١٠- مُنِع راصدونا من دخول بعض المراكز الانتخابية.
١١- مزاعم عن تعرض بعض أهالي محافظة ديالى في الدوائر الانتخابية (3) و(4) إلى تهديد بالتهجير القسري في حال عدم التصويت لمرشّحي كتل لديها فصائل مسلّحة.

الصّراع بعد إعلان النتائج

نشيد بإعلان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج الأولية بعد 24 ساعة فقط من انتهاء عملية التصويت. وبالتزامن مع إعلان النتائج الأولية للانتخابات التي أظهرت خسارة وتراجعاً ملحوظاً لبعض القوى المنضوية تحت ما يُسمّى (الإطار التنسيقي)[20]، أعلنت هذه القوى تشكيكها بالنتائج المعلنة وقدَّمت حسب ما أشار بيانٌ لها جميع الملاحظات الفنية إلى مفوضية الانتخابات، ليزداد الاحتقان بعد ذلك عندما صرَّحت المفوضية بتطابق نتائج التصويت الإلكتروني مع العد والفرز اليدوي، أعلنت هذه القوى طعنها بالنتائج مع اتخاذ جميع الإجراءات المتاحة لمنع التلاعب بأصوات ناخبيها، كما كشفت أحزاب سياسية عن رفضها القاطع لهذه النتائج، ورغم الدعوات بضرورة الاحتكام إلى القانون استمرت البيانات والتغريدات التي تحمل في طياتها رسائل تدعو إلى الفوضى وتهديد السلم المجتمعي وذهاب الأمور "إلى ما لا يحمد عقباه" بحسب تصريح (أبي علي العسكري) المتحدّث العسكري باسم (كتائب حزب الله) في تغريدته بتاريخ 2021/10/17 داعيا إلى التصعيد.[٢١]

كما هدَّد الصّحفي (أحمد عبد السادة) المقرَّب من هيئة الحشد الشعبي بتحريك ألوية تابعة للحشد الشّعبي للإطاحة برئيس الوزراء[22]في مقر الحكومة.

رافقت عمليات الرفض والطعن نزول مجموعات تنتمي (للإطار التنسيقي) إلى الشوارع وقطع الطرق وحرق الإطارات في العاصمة بغداد وعدَّة محافظات واستمرت هذه المظاهر حتى تحولت إلى اعتصام مفتوح على أبواب المنطقة الخضراء[٢٣] التي تضم المقرات الرئيسة للحكومة وما زال الاعتصام قائماً حتى لحظة كتابة هذا التقرير.

التوصيات

١- تفعيل المواد (الخاصة بحظر السلاح) من قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة (2015).
٢- تعديل المادة (42) والمادة (44/ أولاً وثانياً) من قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة (2015).
٣- نوصي المشرع العراقي بتشريع قانون انتخابات مجلس النواب العراقي بما يضمن المشاركة الحقيقة للنساء في البرلمان من خلال توضيح وجوب احتساب مقاعد الكوتا بصورة مستقلة عن المقاعد الفائزة بصورة مباشرة.
٤- إتباع طرق مناسبة لتحديث سجل الناخبين بشكل دقيق، وإصدار البطاقات المحدّثة، والتأكيد على ضمان وصولها إلى المواطنين.

[20] الإطار التنسيقي : ائتلاف يتكون من مجموعة من الكتل والأحزاب الرافضة لنتائج انتخابات تشرين
[21] https://tinyurl.com/zp4zmmmc
[22] https://tinyurl.com/j2rt3n75
[23] https://tinyurl.com/dupjcbk4

٥- إشراك منظمات المجتمع المدني والفرق التطوعية في حملات التوعية وحث المواطنين على أداء واجباتهم وحقوقهم المدنية والسياسية.
٦- اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل حق الوصول لكبار السِّن وذوي الإعاقة إلى المراكز الانتخابية ومحطات الاقتراع.
٧- تخصيص موظفي استقبال لتوجيه وإرشاد وتسهيل عملية الانتخاب لكبار السِّن و ذوي الإعاقة.
٨- محاسبة المقصّرين من العناصر الأمنية ممَّن ثبت ارتكابهم لانتهاكات في يوم الاقتراع، وإشراك العناصر المعنية بتأمين المراكز الانتخابية في دورات تأهيلية من أجل التعامل مع مختلف الفئات في يوم الاقتراع.
٩- على الحكومة فتح تحقيقات ملفات اغتيال بعض المرشحين ومحاولات لاغتيال مرشحين آخرين ومحاسبة المتورطين.
١٠- على الحكومة العراقية إيقاف ملاحقتها ومحاسبتها للمواطنين ممّن تبنّوا آراء علنية وترويجية حول مقاطعة الانتخابات، بمن فيهم أولئك الذين استخدموا إحدى وسائل النشر أو الاحتجاج للتعبير عن آرائهم برفض المشاركة والعملية الانتخابية، وعلى مجلس القضاء الأعلى أخذ دوره في إيقاف وبطلان الدَعاوى القضائية ذات الموضوع.
١١- تهيئة كوادر العملية الانتخابية بطرق مناسبة، والتأكيد على ضرورة التزام جميع موظفي الاقتراع بمختلف أدوارهم على تدريبات كافية ومناسبة.
١٢- فتح تحقيقات حول كيفية حصول بعض المرشحين على قواعد بيانات الناخبين حسب دوائرهم الانتخابية.
١٣- العمل على زيادة أعداد المراقبين المحليين في الانتخابات القادمة، وضمان إشراك أكبر عدد من المنظمات المحلية في عملية الرقابة والاشراف.
١٤- إيجاد آليات مباشرة وحاسمة للتواصل مع المراقبين والمنظمات بغية الوقوف على واقع الانتهاكات والمخالفات بيوم الاقتراع، من أجل الحد أو التقليل من تأثيرها على نتائج وسير العملية الانتخابية.
١٥-في الانتخابات القادمة على الحكومة العراقية زيادة أعداد القوات الأمنية في المراكز الانتخابية التي شهدت مناطقها توتراً أمنياً أو أعمال وتهديدات مسلحة، وضرورة اتخاذ إجراء آني تجاه كل من يهدِّد العملية الانتخابية.
١٦- على مفوضية الانتخابات والحكومة العراقية والجهات المعنية اتخاذ تدابير واضحة وبشكل مبكِّر لضمان إجراء انتخابات الخارج والتصويت الخاص مع ضمان تطبيق أعلى معايير النزاهة والشفافية.
١٧- فتح التحقيقات بعمليات شراء الأصوات الانتخابية من قبل بعض المرشحين واستخدام المال السياسي والمرافق العامة.
١٨- تفعيل دور الهيئات الرقابية والمستقلة لمتابعة عمل تنظيمات الأحزاب وتمويلها المالي.
١٩- حثّ الهيئات والدوائر ذات العلاقة بالفئات المشمولة بالتصويت الخاص على إرسال قواعد بيانات المستفيدين ضمن المدّة القانونية التي تحدّدها مفوضية الانتخابات.
٢٠- على مفوضية الانتخابات اتّخاذ إجراءات حقيقة لمعالجة الأعطال والتشويش الذي رافق عملية إعلان النتائج.
٢١- اتّخاذ الإجراءات القانونية بحق من صدرت عنهم تصريحات تهدّد السلم المجتمعي بعد إعلان نتائج الانتخابات.
٢٢- تخفيض سن المشاركة في تأسيس الأحزاب، والمشاركة في الترشح للانتخابات المجالس المحلية والنيابية الى سن (18)عاماً، لفتح مساحة اكبر للشباب للمشاركة في العمل السياسي.
٢٢- تخفيض أجور رسم التسجيل للأحزاب والحركات السياسية، مع أتباع إجراءات تشجيعية لضمان انخراط الشباب والنساء بشكل اكبر نحو تأسيس وتسجيل أحزابهم.
٢٣- تصحيح التفاوت في المنح التي تقدمها وزارة المالية للأحزاب والحركات السياسية، بشكل يضمن العدالة والمساواة في توزيع هذه المنح.